البريطاني للصهيونية، نابع من مواقف هذه الحكومة أو تلك وهذا الوزير أو ذاك، في الحكومات البريطانية المتعاقبة. وقد ظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد إلى بداية الثلاثينات، ولم تكن مهيأة لأن تدرك، أن الحركة الصهيونية صعدت في ظل صعود الرأسمالية وانتقالها إلى طورها الامبريالي، وأنها بذلك ارتبطت، بها وبحكوماتها، هذا الارتباط العضوي الذي لا ينفصم؛ حتى أن تبني بريطانيا، رسمياً، لمطلب إقامة الوطن القومي اليهودي، ثم إصرارها على إدخال هذا المطلب في صك الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الأمم وإجراءات السلطات البريطانية، في فلسطين، لتطبيقه، لم يكن لها التأثير المناسب في لفت نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى أن بريطانيا تمارس سياساتها، منذ البداية، بما يخدم مصالحها الامبريالية، وكذلك مصالح حلفائها، وليست أسيرة سوء فهم ناجم عن نقص المعلومات، أو عن قلة معرفتها بحجج الجانب العربي، وأن ضوابط إمعانها، أو ترددها في تنفيذ تلك السياسة، كانت تحددها، وستحددها فيما يلي من سنين، تقديراتها لمصالحها بالذات.

لقد احتاج الأمر لعدة سنوات من الممارسات البريطانية، ومن خيبات الأمل العربية في مواجهتها، حتى قرّ في الأذهان أن تلك سياسة بريطانية معتمدة، وأن بريطانيا تقف في صف الأعداء. وهذا الاستنتاج توصل إليه فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية تباعاً، وبالتدريج. وكان أول من توصل إليه، من الفرقاء المؤثرين في قيادة الحركة الوطنية، الجماعة التي التقت في حزب الاستقلال العربي[١٧] سنة ١٩٣٢. وكثير من الفرقاء، لم يصلوا إلى استنتاج بهذا الصدد، إلا عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦، أو حتى بعد ذلك. ومنهم من تخلى عنه، أو تهيب، على الأقل، من التصرف على أساسه، كما تجلى هذا في استجابتهم لدعوة وقف إضراب عام ١٩٣٦، الذي استهل الثورة، ثم بعودتهم لقبول التفاوض مع بريطانيا، وإجراء الاتصالات التي انتهت بصدور الكتاب الأبيض[١٨]، عام ١٩٣٩؛ وهو كتاب رأى فيه كل أعضاء اللجنة العربية العليا، أساساً صالحاً للتعاون مع بريطانيا، مع أنه لم يكن يتضمن من المطالب العربية، إلا أقلها، وأنه ضمن هيمنة بريطانيا على فلسطين بعربها ويهودها. ومن أعضاء اللجنة العربية العليا، اعترض، على الكتاب، شخص واحد هو رئيسها، الحاج محمد أمين الحسيني[١٩]، لأنه كان يراهن، وقتها، على نجاح دول المحور، بزعامة المانيا النازية، ضد الحلفاء، بزعامة بريطانيا.

ولأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ موقفاً حاسماً ضد بريطانيا، لا في البداية ولا فيما تلا من سنوات، فقد ظلت تتوجه إلى الادارة البريطانية، في فلسطين، وإلى الحكومات البريطانية المتعاقبة، كلما تراكمت لديها أسباب الشكوى، من استفحال خطر النشاط الصهيوني في البلاد، ولعدة سنوات، كان الأمل يراود الحركة الوطنية بإمكانية حمل بريطانيا على التوقف عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وكان هذا الأمل واحداً من الأسباب، التي جعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ترفض، حتى المقترحات البريطانية لمشاريع الحكم، أو الادارة الذاتية، التي يشترك فيها عرب ويهود، ثم لا تناقش مطالبها المقابلة، إلا مع السلطات البريطانية نفسها، أو مع وسطاء من حكام الدول العربية المرشحين للعب دور، في اقناع بريطانيا.